الأمم المتحدة

A/HRC/48/26

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر – 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التنمية

تقرير الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يعطي هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز الحق في التنمية وإعماله في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى أيار/مايو 2021. وتمشياً مع الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها 182/75، يركز التقرير على الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها. وهذا التقرير يستكمل تقريرَ الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان عن الحق في التنمية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والأربعين[1].

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

(1) A/HRC/45/21.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- قررت الجمعية العامة، في قرارها 141/48، على أن يعمل المفوض السامي/تعمل المفوضة السامية على تعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية وتحسين الدعم الذي تقدّمه الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة لذاك الغرض. وقررت الجمعية العامة أيضاً أن على من يتولى منصب المفوض السامي أن يسلِّم بأهمية تعزيز تنمية متوازنة ومستدامة لصالح الناس جميعاً وكفالة إعمال الحق في التنمية.

2- وقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 6/45، إلى المفوض السامي أن يواصل موافاة المجلس بتقرير سنوي عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، بما فيها التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة التي لها صلة مباشرة بإعمال الحق في التنمية، وأن يقدم تحليلاً لإعمال الحق في التنمية، مع مراعاة التحديات القائمة وتقديم توصيات تبيّن كيفية التغلب عليها.

3- وأعادت الجمعية العامة، في قرارها 182/75، تأكيد طلبها إلى المفوضة السامية بأن تضطلع بفعالية، في سياق تعميم مراعاة الحق في التنمية، بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية والمال والتجارة وأن تعرِض تلك الأنشطة بالتفصيل في تقريرها المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان.

4- وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وتقريراً مؤقتاً إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ القرار 182/75 يضمنهما عرضاً عن الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الحق في التنمية وإعماله، آخذا في اعتباره سياق التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها، من خلال إتاحة فرص عادلة ومنصفة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان الأشد ضعفاً والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، للحصول على اللقاحات والأدوية بوصفها منافع عامة عالمية، وتقاسم فوائد التقدم العلمي، والدعم المالي والتكنولوجي، وتخفيف عبء الديون.

5- ويُقدَّم هذا التقرير وفقاً للطلبات المذكورة أعلاه. ويقدِّم الفرع الثاني لمحة عامة عن أنشطة المفوضية فيما يتعلق بتعزيز وإعمال الحق في التنمية، في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى أيار/مايو 2021. ويقدم الفرع الثالث عرضاً عاماً للجهود المبذولة في تنفيذ الحق في التنمية في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

6- تسترشد المفوضية في تنفيذ ولايتها، التي تتعلق بتعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية، بإعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستنتاجات وتوصيات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

7- ويرد إطار المفوضية التنفيذي لتعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية في الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين للسنتين 2021 و2022[2] وفي خطة إدارة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للفترة 2018-2021[3].

(2) A/75/6 (الفرع 24)، البرنامج الفرعي 1ب؛ A/76/6 (الفرع 24)، البرنامج الفرعي 1ب.

(3) انظر www2.ohchr.org/english/ohchrreport2018_2021/OHCHRManagementPlan2018-2021.pdf.

ألف- دعم الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

1- الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

8- ما انفكت المفوضية تقدم الدعم إلى الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالحق في التنمية في تنفيذ ولايته المتمثلة في وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية[4]. ونظمت المفوضية الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل، التي عُقدت في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021، حيث أقامت جلسة تحاور مع رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، ونظرت في المساهمات التي قدمتها الدول وأصحاب المصلحة في إعمال الحق في التنمية، وبدأت التفاوض على مشروع الاتفاقية المتعلقة بالحق في التنمية.

2- آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وغيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان

9- عقدت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية ثلاث دورات وقدمت تقريرَيْن إلى مجلس حقوق الإنسان. واعتمدت دراسة عن إعمال الحق في التنمية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة[5]، ونظرت في ملخص دراسة عن العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية[6]. وناقشت الآلية أيضاً ثلاث دراسات أخرى[7].

10- وقدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عرض فيه التمويل المخصص على الصعيد الوطني للممارسات الإنمائية من منظور الحق في التنمية[8]. وتضمن التقرير توصيات تتعلق بإدماج الحق في التنمية في مجالات تعبئة الموارد، والسياسات الضريبية، والمشاركة، والوصول إلى المعلومات.

11- وقدم المقرر الخاص أيضاً تقريراً إلى الجمعية العامة[9]، استطلع فيه الأبعاد الدولية لتمويل السياسات والممارسات الإنمائية من منظور الحق في التنمية. وتضمن التقرير توصيات بشأن إدماج مبادئ المشاركة، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والحصول على المعلومات في سياسات وممارسات تمويل التنمية، فضلاً عن معالجة التحديات المتصلة بتعبئة الموارد على الصعيدَيْن المحلي والدولي، والشراكات بين القطاعيْن العام والخاص، والمساعدة المالية في سياق الاستجابة للجائحة العالمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[10].

12- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت آلية الخبراء والمقرر الخاص، إلى جانب مقررين خاصين آخرين، بياناً صحفياً بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية، وحثا الدول على تعزيز وتجديد التزامها بالتعددية لأجل دحر جائحة كوفيد-19[11].

(4) قرار مجلس حقوق الإنسان 9/39.

(5) A/HRC/EMRTD/3/CRP.1.

(6) A/HRC/EMRTD/3/CRP.2.

(7) A/HRC/45/29، الفقرات 23-27.

(8) A/HRC/45/15.

(9) A/75/167.

(10) انظر A/HRC/45/15 وA/74/163 وA/HRC/42/38 للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المقرر الخاص.

(11) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26561&LangID=E.

13- وفي آذار/مارس 2021، حثت آلية الخبراء والمقرر الخاص، إلى جانب مقررين خاصين آخرين، منظمة التجارة العالمية على النظر في الإعفاءات من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[12]. وحث الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على التعاون في إطار برنامج عادل ومنسق عالمياً لتوزيع اللقاحات[13].

14- ودعت الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى تخفيف الديون بشكل فعال، بما في ذلك تجميد الديون وإعادة هيكلتها وإلغائها، وإلى توفير التمويل الطارئ للبلدان النامية[14]. وتناولت أيضاً النفوذ الضخم الذي تمارسه وكالات التصنيف الائتماني في منع أزمة الديون والاستجابة لها، حتى في سياق جائحة كوفيد-19، ودعت إلى إصلاحها[15].

3- حلقة نقاش لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية

15- في أيلول/سبتمبر 2020، نظمت المفوضية حلقة النقاش التي تُعقد كل سنتين لتناول موضوع "كوفيد-19 والحق في التنمية: جميعنا في قارب واحد"[16]. وأكدت المفوضة على ضرورة التعامل مع لقاح كوفيد-19 باعتباره من المنافع العامة العالمية، ودعت المجتمع الدولي إلى الاتفاق على تدابير تمكِّن البلدان الفقيرة والضعيفة من تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها[17].

4- الهيئات والآليات الأخرى

16- ونظمت المفوضية المحفل الاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وانصبَّ تركيز الحدث على الممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة، والدروس المستفادة، والتحديات القائمة حالياً في مجال مكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة[18]. وقدم المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان مصفوفة تبين الأسباب المتعددة للفقر وتفاعلاتها، تم الاستئناس بها في توجيه المناقشات بشأن العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية والتصدي للفقر وعدم المساواة[19].

17- ولاحظت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في تقريرها عن أهمية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية[20] أنه في حين أن القضاء التدريجي على الفقر يعتبر شرطاً مسبقاً لإعمال الحق في التنمية، فإن البيئة المعاصرة للتنمية البشرية تتسم بانقسامات عميقة داخل البلدان وفيما بين البلدان.

18- واعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بيانا أبرزت فيه ضرورة أن تكفل الدول إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-19 على نحو شامل ومنصف[21]. وأشارت إلى أنه يقع على عاتق الدول الأطراف واجب منع النظم القانونية للملكية الفكرية وبراءات الاختراع من تقويض التمتع

(12) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26817&LangID=E.

(13) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26683&LangID=E.

(14) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/IEDebt/NotePMOnDebtCovid-19.pdf. انظر أيضاً الوثيقة A/75/164.

(15) A/HRC/46/29.

(16) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session45/Documents/CN_RtD.docx.

(17) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26254&LangID=E.

(18) A/HRC/46/59.

(19) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2020.aspx.

(20) A/HRC/45/40.

(21) E/C.12/2020/2.

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمدت اللجنة بياناً بشأن التطعيم الشامل بأسعار معقولة ضد كوفيد-19، والتعاون الدولي، والملكية الفكرية، وكررت تأكيد التزام الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، لضمان حصول جميع الأشخاص على لقاحات كوفيد-19 من دون تمييز. وإذ لاحظت اللجنة أن نقص إمدادات اللقاحات وتوزيعها العالمي غير المتكافئ إلى حد كبير يتطلبان اتخاذ تدابير إضافية عاجلة، بما في ذلك ما يتعلق بنظام الملكية الفكرية، أوصت بشدة بأن تؤيد الدول مقترحات الإعفاء المؤقت من بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى اللقاحات والعلاجات الخاصة بكوفيد-19[22].

باء- أنشطة دعم إعمال الحق في التنمية، بما فيها التنسيق بين الوكالات

19- نظمت المفوضية العديد من الأنشطة لتفعيل الحق في التنمية وساهمت في هذه الأنشطة[23].

20- وفي حزيران/يونيه 2020، شاركت المفوضة السامية في حلقة دراسية شبكية مع رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وناقشت المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدمت في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمحة عامة عن أثر أزمة كوفيد-19 على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأوصت باتخاذ تدابير لحماية أشد الفئات والأفراد فقراً وتهميشاً[24].

21- ونظمت المفوضية، بالشراكة مع جامعة السلام والمعهد الدولي للصحة العالمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، دورات تدريبية بشأن تفعيل الحق في التنمية. وأطلقت أيضاً منبراً تفاعلياً لتناول السبل الكفيلة بوضع سياسات أفضل وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالحق في التنمية. وأنجزت المفوضية دراستيْن بشأن المساواة في الحصول على الطاقة المتجددة، ونقل التكنولوجيا المستدامة بيئياً.

22- وتعاونت المفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن أحداث مثل مختبر الفنون من أجل حقوق الإنسان والحوار، وهو حلقة دراسية شبكية عن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وما بعدها. وقادت المفوضية مبادرة على نطاق المنظومة لوضع مذكرة الأمم المتحدة الإرشادية بشأن حماية الفضاء المدني وتعزيزه[25]. وشاركت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تنظيم حلقة نقاش افتراضية بشأن الأمم المتحدة والفضاء المدني، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز المشاركة والحماية والترويج. وشدد عدة خبراء على أن جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 يجب أن تشمل عنصر التصدي للتهديدات المتصلة بإغلاق الفضاء المدني وقمع حرية التعبير وحرية الإعلام[26].

23- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت المفوضية مذكرة توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19، أبرزت فيها أنه ينبغي للدول والشركات أن تتحقق من أن التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 تساهم في إعادة البناء بشكل أفضل في المدى الطويل، بما في ذلك عن طريق التصدي للفقر وعدم المساواة[27].

(22) E/C.12/2021/1.

(23) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx.

(24) E/2020/63.

(25) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf.

(26) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27140&LangID=E.

(27) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/BusinessAndHR-COVID19.pdf.

24- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، اشتركت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إصدار الطبعة الثانية من *"إعمال حقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى"* [28]. وساهمت المفوضية في الجهود المشتركة بين الوكالات لتوفير التوجيه بشأن إدماج نوع الجنس في الإجراءات المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال إعداد قائمة مرجعية للحد الأدنى من الشروط المطلوبة لدمج المساواة بين الجنسين في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19 فضلا عن تحليل جنساني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19[29]. وما فتئت المفوضية تعمل على إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في أعمال الوجود الميداني للمفوضية.

25- وعقد مجلس حقوق الإنسان، خلال دورته السادسة والأربعين، المعقودة في آذار/مارس 2021، اجتماعا بشأن دور التخفيف من حدة الفقر في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[30]. وأبرز المشاركون في المناقشة الصلات بين الحد من الفقر وحقوق الإنسان.

26- ونظمت المفوضية، في أيار/مايو 2021، حلقة دراسية بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وكلفت المفوضية بإجراء دراستيْن عن مفهوم مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وعن تطبيق هذا المفهوم على الفجوة الرقمية[31].

27- وعملت المفوضية يداً بيد مع مكتب تنسيق التنمية وكيانات أخرى تابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان إدماج حقوق الإنسان بقوة في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وذلك عقب إجراء استعراض داخلي لخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19. وفي إطار هذا الجهد، شاركت المفوضية في أيار/مايو 2021 في تنظيم حلقة عمل بشأن تفعيل العقد الاجتماعي الجديد على الصعيد القطري وتبادل الخبرات في إدماج قيم الأمم المتحدة من أجل إحداث تغيير اقتصادي يفضي إلى تحول حقيقي[32]. ونظمت المفوضية أيضاً حلقة دراسية شبكية عن أثر كوفيد-19 على الحق في الصحة العقلية في أوروبا[33].

28- وواصلت المفوضية شراكتها مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لدعم الأفرقة القطرية في إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في برامجها وأنشطتها. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمفوضية الدعم التقني والخدمات الاستشارية للأفرقة الإقليمية والقطرية فيما يتعلق بالأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في الإجراءات المتخذة للاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأسهمت المفوضية أيضاً بمدخلات موضوعية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لصالح الصومال. وتولى مكتب المفوضية القطري في تشاد إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في التحليل القطري المشترك لعام 2020، واستراتيجية الأمم المتحدة المتعددة القطاعات التي تدعم جهود الحكومة الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، وتقرير الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19.

(28) انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/RealizingWomensRightstoLand_2ndedition.pdf.

(29) انظر www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/ian wge-minimum-requirements-checklist-for-integrating-gender-equality-in-covid-19-response-en.pdf?la=en&vs=2913.

(30) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session46/Pages/46RegularSession.aspx.

(31) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/WGRightToDevelopment.aspx.

(32) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/SDGS/Pages/Workshop-Operationalizing-New-Social-Contract.aspx.

(33) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/TB/COVID19/Webinar_flyer_ROE.pdf.

29- وتنفذ حكومة غينيا، بدعم من المفوضية، مشروعاً مكرساً لتعزيز قدرة البلد على دعم الحق في التنمية في سياق جائحة كوفيد-19. ويشمل المشروع ما يلي: وضع ونشر قواعد ومبادئ توجيهية دولية وإقليمية ووطنية تتعلق بالحق في التنمية، مما أسفر عن إدراج الحق في التنمية ضمن أولويات الحكومة في خطة التعافي من جائحة كوفيد-19؛ وسلسلة من حلقات العمل الافتراضية بشأن تعزيز الحق في التنمية ورصده وإمكانية التقاضي بشأنه؛ والمشاركة في حلقات دراسية افتراضية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، نظمت المفوضية أيضاً حلقة عمل لموظفي البرامج التابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ركزت على الحق في التنمية وعلى نهج قائم على حقوق الإنسان في البرمجة الإنمائية.

30- وفي أوغندا، دعمت المفوضية دراسة لتحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على حقوق أشد الفئات ضعفاً في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وتولت أيضاً عملية إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في خطة التنمية الوطنية لأوغندا وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

31- وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، نظمت المفوضية حلقة عمل لفريق الأمم المتحدة القطري للأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان ويهدف إلى "عدم ترك أحد خلف الركب" في التحليل القطري المشترك لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتابع المكتب القطري للمفوضية في كولومبيا الخطة الوطنية للتطعيم ضد كوفيد-19، وقدم معلومات عن المواضيع التالية المتصلة اتصالاً وثيقاً بالحق في التنمية: الحق في بيئة صحية؛ وحقوق مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسود والرايسال والبالينكيرو؛ وحقوق الشعوب الأصلية؛ وحقوق النساء؛ وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وشجعت المفوضية أيضاً التجارة المنصفة والمشتريات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وساهمت في إعداد وثيقة تشخيص مشتركة بين الوكالات للفريق القطري بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19.

32- ونفذت المفوضية إجراءات استراتيجية لضمان تمتع الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة هندوراس. وعملت مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لتبادل المعلومات عن حالة حقوق الإنسان المتصلة بمشاريع المصرف، ورصدت حالة حقوق الإنسان في سياق مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة.

33- وعملت المفوضية مع مكتب المنسق المقيم في كمبوديا لأجل وضع لوحة لمتابعة المخاطر على الصعيد القطري. وقدمت الدعم في وضع إطار لمؤشرات الوقاية يربط بين حقوق الإنسان ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

34- وأسهمت المفوضية بمدخلات في *التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020*[(34)]، ودعمت التحليل الذي أجرته الأفرقة القطرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقد المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية حلقة دراسية شبكية بشأن آثار الدين الخارجي على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

35- وفي عام 2020، قدم المكتب القطري للمفوضية في تونس المشورة بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطة الاستجابة السريعة الاجتماعية والاقتصادية للفريق القطري، والمشاريع المشتركة بين الوكالات المقدمة في إطار الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ويعمل المكتب القطري أيضاً مع مجالس الشباب للدفاع عن حق الشباب في

(34) انظر https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/en/ASDR2020-Final-Online.pdf.

التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويساهم المكتب القطري، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إجراء تحليل لتخطيط ميزانية حكومة تونس وأثر قراراتها المتعلقة بالتصدي للأزمة على الحق في التنمية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

36- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نظم المكتب القطري للمفوضية في السودان حوار هيرنان سانتا كروز الأول بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على الحماية الاجتماعية في السودان، بهدف تعزيز فهم مشترك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية[35]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المكتب القطري حلقة عمل أسفرت عن إنشاء تحالف لمنظمات المجتمع المدني السودانية لرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

37- وفي نيسان/أبريل 2021، نظمت المفوضية حوار هيرنان سانتا كروز في أوكرانيا بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على الحماية الاجتماعية بوصفها حقا من حقوق الإنسان وأداة أساسية للحد من الفقر[36].

ثالثاً- تحليل بشأن إعمال الحق في التنمية والتحديات القائمة

38- يتضمن هذا الفرع عرضا للجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الحق في التنمية وإعماله، مع مراعاة سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. إضافة إلى ذلك، يتناول الفرع إمكانية إتاحة فرص عادلة ومنصفة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفاً والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، للحصول على اللقاحات والأدوية بوصفها منافع عامة عالمية، وتقاسم فوائد التقدم العلمي، والدعم المالي والتكنولوجي، وتخفيف عبء الديون.

ألف- تأثير جائحة كوفيد-19 على إعمال الحق في التنمية

39- كان لجائحة كوفيد-19 أثر مدمر على التمتع بالحق في التنمية. ومثلما يقر بذلك إعلان الحق في التنمية، فإن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف الاستمرار في تحسين رفاه السكان قاطبةً والأفراد كافةً على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي توزيع فوائدها توزيعاً عادلاً. وعكست الجائحة مسار عقود من المكاسب من حيث الرفاه والتنمية البشرية[37]. وقد أصدر الأمين العام[38] والمفوضة السامية[39] بيانات ورسائل دعوة بشأن الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على التمتع بالحق في التنمية، وقدما توصيات لمعالجتها.

40- وأصدرت المفوضية مواد توجيهية بشأن كوفيد-19[40]. وأصدرت الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام موجزات للسياسات بشأن جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية[41]، والديون[42]،

(35) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26397&LangID=E.

(36) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26998&LangID=E.

(37) انظر http://hdr.undp.org/sites/default/files/covid-19_and_human_development_0.pdf.

(38) www.un.org/en/coronavirus/un-secretary-general.

(39) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID-19.aspx.

(40) المرجع نفسه.

(41) الأمم المتحدة، "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، نيسان/أبريل 2020.

(42) United Nations, "Debt and COVID-19: a global response in solidarity", 17 April 2020. الأمم المتحدة، "الدين وكوفيد-19: استجابة تعكس تضامناً عالمياً"، 17 نيسان/أبريل 2020.

وحقوق الإنسان[43]، وجائحة عدم المساواة[44]، والتغطية الصحية الشاملة للجميع[45]، والاستجابة الشاملة لكوفيد-19. وتؤكد الوثيقة الأخيرة أن احترام حقوق الإنسان يمهد الطريق لإيجاد حلول أكثر فعالية وشمولاً لحالة الطوارئ الراهنة والتعافي مستقبلاً، تمشيا مع دعوة الأمين العام من أجل اتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان[46].

41- ودعت المفوضة السامية إلى بذل جهود متواصلة لضمان استفادة جميع الناس، ولا سيما الفئات الأضعف، من التنمية، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة الدوليين[47]، والدعم المالي والتقني، وتخفيف عبء الديون، ورفع الجزاءات الأحادية الجانب[48].

42- والحق في الحياة والحق في الصحة شرطان أساسيان للتمتع بالحق في التنمية. وتتمثل المهمة الأولى الضرورية للحفاظ على التمتع بالحق في التنمية في إنقاذ الأرواح وكفالة توفير الرعاية الصحية الكافية للجميع في كل مكان، بما في ذلك الحصول على اللقاحات والأدوية، وهو ما ستجري مناقشته أدناه. فقد كان للجائحة أثر غير متناسب على صحة وحياة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة بشكل خاص، والذين يعيشون في فقر، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية قائمة من قبل، والنساء، والأطفال، والمهاجرين، والأشخاص الذين تعرضوا للتشريد القسري[49]. والتغطية الصحية الشاملة هي استجابة هامة وفعالة لكوفيد-19[50]. وتحتاج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، إلى دعم عاجل لنظمها الصحية لكي تتمكن من استيعاب الطلب المتزايد الناجم عن الجائحة.

43- وقد أدت عمليات الإغلاق وغيرها من تدابير التباعد التي اعتمدت لإبطاء انتقال الفيروس إلى تقييد حرية التنقل وأثرت على طائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التأثير على سبل عيش الناس وأمنهم، والرعاية الصحية[51]، والغذاء[52]، والمياه والصرف الصحي، والعمل[53]، والتعليم[54]، والترفيه. ويتطلب التغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة لهذه الجائحة تضامناً عالمياً[55]، ولا سيما في ظل تفاقم هذه الآثار بسبب أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها[56].

(43) United Nations, COVID-19 and Human Rights: We are all in this together, April 2020. الأمم المتحدة، "كوفيد-19 وحقوق الإنسان: جميعنا في نفس القارب"، نيسان/أبريل 2020.

(44) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_remarks_on_covid_and_inequality.pdf.

(45) United Nations, Policy Brief: COVID-19 and Universal Health Coverage, October 2020. الأمم المتحدة، "موجز سياسات: كوفيد-19 والتغطية الصحية الشاملة"، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(46) United Nations, "United Nations comprehensive response to COVID-19: saving lives, protecting societies, recovering better", September 2020. الأمم المتحدة، "استجابة الأمم المتحدة الشاملة لكوفيد-19: إنقاذ الأرواح، وحماية المجتمعات، والانتعاش على نحو أفضل"، أيلول/سبتمبر 2020.

(47) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25785.

(48) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25833.

(49) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26541&LangID=E.

(50) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_universal_health_coverage.pdf.

(51) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

(52) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid_impact_on_food_security.pdf.

(53) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/the_world_of_work_and_covid-19.pdf.

(54) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_education_august_2020.pdf.

(55) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_report_socio-economic_impact_of_covid19.pdf.

(56) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_remarks_on_covid_and_inequality.pdf.

وكان للجائحة آثار متباينة في مناطق مختلفة من العالم، مثل أفريقيا[57]، وأمريكا اللاتينية والكاريبي[58]، والمنطقة العربية[59]، وجنوب شرق آسيا[60]، وفي المناطق الحضرية[61].

44- وكان لجائحة كوفيد-19 أيضاً آثار محددة على حق الأشخاص المنتمين إلى مجموعات معينة في التنمية، مثل المهاجرين والأشخاص المتنقلين[62]؛ والشعوب الأصلية[63]؛ والأقليات[64]؛ والجماعات العرقية أو القومية أو الإثنية[65]؛ وكبار السن[66]؛ والأطفال[67]؛ والنساء[68]؛ والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين[69]؛ والأشخاص ذوي الإعاقة[70].

باء- الحصول على اللقاحات والأدوية

45- توافر اللقاحات والأدوية والتكنولوجيات الصحية والعلاجات هو بعد أساسي من أبعاد الحق في الصحة والحق في التنمية والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، حيث يحق لكل فرد أن يتمتع، على قدم المساواة مع الآخرين، بإمكانية الوصول إلى أفضل التطبيقات المتاحة للتقدم العلمي الضرورية من أجل التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه[71]. ويمثل الحصول على اللقاحات أيضاً شرطاً يستتبع تحمل الدولة المسؤولية بشكل فوري لا بصورة تدريجية[72]. وأصبحت اللقاحات تشكل

(57) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid-19_impact_on_africa_may_2020.pdf.

(58) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_lac.pdf.

(59) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf.

(60) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_south-east_asia_30_july_2020.pdf.

(61) انظر https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-07/sg_policy_brief_covid_urban_world.pdf.

(62) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_people_on_the_move.pdf. انظر أيضاً www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/OHCHRGuidance_COVID19_Migrants.pdf.

(63) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/IPeoples/OHCHRGuidance_COVID19_IndigenouspeoplesRights.pdf.

(64) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/OHCHRGuidance_COVID19_MinoritiesRights.pdf.

(65) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/COVID-19_and_Racial_Discrimination.pdf.

(66) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_covid-19_and_older_persons_1_may_2020.pdf.

(67) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_children_16_april_2020.pdf.

(68) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_women_9_apr_2020_updated.pdf. انظر http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf.

(69) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/LGBT/LGBTIpeople.pdf.

(70) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_persons_with_disabilities_final.pdf. انظر أيضاً www.ohchr.org/Documents/Issues/Disability/COVID-19_and_The_Rights_of_Persons_with_Disabilities.pdf.

(71) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 25(2020) بشأن العلم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر أيضاً www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_AccessVaccines_Guidance.pdf.

(72) انظر A/HRC/47/23، الفقرة 21.

الحدود الجديدة في الكفاح من أجل المساواة[73]. وقد دأبت المفوضية على الدعوة إلى التضامن في مكافحة الجائحة[74].

46- وأوصى المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان بأن تكفل الدول حصول الجميع على لقاحات وعلاجات كوفيد-19 باعتبارها من المنافع العامة العالمية[75]. وشددت المفوضية في مذكرتها التوجيهية بشأن حقوق الإنسان والحصول على لقاحات كوفيد-19 على أن التوزيع غير العادل للقاحات عبر البلدان، أو اكتناز اللقاحات، يضرب عرض الحائط بالمعايير القانونية الدولية ويقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة[76]. ودعا خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلى إتاحة إمكانية الحصول على اللقاحات على نحو شامل ومنصف[77]. وأكدت المفوضة السامية أيضاً على ضرورة احترام مبدأي المساواة وعدم التمييز في الحصول على اللقاحات، بصرف النظر عن الوضع من حيث الهجرة[78]. ودعا الأمين العام إلى إنشاء فرقة عمل للطوارئ تُعنى بوضع خطة تطعيم عالمية ذات أهداف طموحة والاتفاق عليها، بما في ذلك مضاعفة إنتاج اللقاحات كحد أدنى؛ وتمويل مُسرِّع أدوات كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي تمويلاً كاملاً؛ ودعم برامج التحصين الوطني؛ وجمع كل من لديهم القدرة والخبرة العلمية والقدرات الإنتاجية والمالية للتصدي للفيروس[79].

47- ووجهت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمفوضية نداء مشتركا من أجل العلوم المفتوحة، وذلك بغية دعم المجتمع العلمي الدولي عن طريق النهوض بثقافة التعاون والتضامن، وبتبادل نتائج البحوث والمعارف لجعل العلم في متناول الجميع على نطاق واسع[80]. وأيدت هذه الجهات أيضاً النداء التضامني من أجل العمل الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية ورئيس كوستاريكا ومجمع منظمة الصحة العالمية لإتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 الذي يسعى إلى تيسير تبادل المعارف والملكية الفكرية والبيانات اللازمة للتصدي للجائحة[81].

48- وأطلقت منظمة الصحة العالمية نداء من أجل العمل وحملة #VaccinEquity. ويدعو إعلان التوزيع المنصف للقاحات[82] القادة على الصعد العالمي والوطني والمحلي إلى التعجيل ببدء التنفيذ العادل لعمليات التطعيم في كل بلد، بدءا بالعاملين الصحيين وأكثر الفئات السكانية عرضة للخطر. ويشمل ذلك توسيع نطاق تصنيع اللقاحات، بما في ذلك دعم الإنتاج المحلي. وأطلقت منظمة الصحة العالمية أيضاً حملة استمرت عاما كاملاً لمعالجة أوجه التفاوت وعدم المساواة المتزايدة في مجال الصحة داخل البلدان وفيما بينها[83].

(73) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27088&LangID=E.

(74) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25833.

(75) A/HRC/46/59، الفقرة 78.

(76) انظر www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_AccessVaccines_Guidance.pdf.

(77) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26484&LangID=E.

(78) انظر www.ohchr.org/SP/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=27077&LangID=S (بالإسبانية).

(79) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2021-02-17/ensuring-equitable-access-covid-19-vaccines-contexts-affected-conflict-and-insecurity-remarks-security-council.

(80) انظر www.ohchr.org/Documents/Press/WebStories/JointAppeal_OpenSciences_EN.pdf.

(81) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/Open-Science-Appeal.aspx.

(82) انظر www.who.int/campaigns/vaccine-equity/vaccine-equity-declaration.

(83) انظر www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-world-health-day-webinar.

49- ويعطي مُســـرِّع أدوات كوفيد-19 ومرفق كوفاكس التابع لـه مثالاً على أداة ممكنة للتعاون العالمي. وقد وضع إطلاق المُسرِّع الأساسَ لتكوين شراكة بين منظمة الصحة العالمية؛ والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة؛ وتحالف غافي؛ والصـــندوق العالمي لمكافحة الإيدز والســل والملاريا؛ ومجموعة البنك الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وجهات أخرى لدعم تطوير الاختبارات والعلاجات واللقاحات وتوزيعها توزيعاً عادلاً وتعزيز النظم الصـــحية. ويشـارك في قيادة مرفق كوفاكس تحالف غافي والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة ومنظمة الصـــحة العالمية[84]. ويتيح تعاون منظمة الصـحة العالمية مع شركائها – من خلال آلية الالتزام المسبق للسوق المنشأة في إطار مرفق كوفاكس، وتجميع البراءات الطوعي من خلال مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 وأنشطة الدعوة – تيسير حصول البلدان المنخفضة الدخل على اللقاحات وإيصالها إليها. ويسترشد هذا التعاون بإطار التخصيص العادل للقاحات كوفيد-19، وإطار القيم الخاص بفريق الخبراء الاســتشــاري الاســتراتيجي التابع لمنظمة الصـــحة العالمية والمعني بتوزيع لقاحات كوفيد-19 وتحديد أولويات التطعيم، وخريطة الطريق لتحديد أولويات استخدام لقاحات كوفيد-19 في سياق العرض المحدود.

50- وقد دعمت المفوضـــة الســامية المدير العام لمنظمة الصـــحة العالمية في دعوته إلى إضـــفاء المرونة على اللوائح التجارية والإعفاءات من براءات الاختراع خلال الجائحة، مشيرةً إلى أنه لن يتمتع أحد بالأمن حتى يتمتع به الجميع[85]. ودعا الأمين العام أيضـاً إلى اسـتكشـاف جميع الخيارات لتوسـيع القدرة الإنتاجية للقاحات مثل التراخيص الطوعية، ونقل التكنولوجيا إلى مجامع البراءات، والمرونة في مجال حقوق الملكية الفكرية[86].

51- ولاحظ المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة[87]، أن الإمدادات الطبية التي تمس الحاجة إليها لم تذهب إلى حيث تشـــتد الحاجة إليها[88]، حيث تحظر بعض البلدان الغنية تصدير تلك السلع الأساسية[89].

52- وكما ذُكر آنفا، أصـــدرت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، بالاشـــتراك مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وخبراء آخرين، بيانا صـــحفيا حثوا فيه أعضـــاء منظمة التجارة العالمية على التعاون بشـــأن الإعفاءات من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصـــلة بالتجارة واللقاحات من أجل حماية الصـــحة العامة العالمية[90]. وأصـــدرت آلية الخبراء دراســة عن مســاهمة إعمال الحق في التنمية في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، حيث ترتبط النزعة القومية في مجال اللقاحات بعدم وفاء العديد من البلدان الغنية بواجبها التعاون، مما يزيد من العوامل التي تعوق تحقيق الغاية 3-ب من أهداف التنمية المستدامة[91].

(84) Seth Berkley, "COVAX explained", 3 September 2020.

(85) انظر https://twitter.com/mbachelet/status/1369687965853753346.

(86) انـظـر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-05-24/secretary-generals-video-message-the-world-health-assembly.

(87) A/75/167.

(88) انظر IMF, World Economic Outlook: The Great Lockdown (Washington, D.C., April 2020).

(89) World Bank, "COVID-19 to plunge global economy into worst recession since World War II", press release, 8 June 2020.

(90) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26817&LangID=E.

(91) A/HRC/EMRTD/3/CRP.1.

53- واشتركت المفوضية وجامعة السلام في تقديم دورة التعلم الإلكتروني المذكورة أعلاه بشأن الحق في التنمية[92]، والتي تضمنت فصلاً عن تفعيل الحق في التنمية وتحقيق التضامن العالمي، وتقاسم المسؤولية، وواجب التعاون الدولي في مكافحة كوفيد-19.

54- وفي حزيران/يونيه 2021، دعت مجموعة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان قادة أكبر اقتصادات العالم إلى ضمان حصول سكان بلدان الجنوب على لقاحات كوفيد-19 على قدم المساواة مع سائر سكان العالم والحيلولة دون تقويض الصحة والإنصاف العالميْن بسبب دافع الربح[93]. وأوصى الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بأن تسحب الدول على وجه السرعة أي تدابير وإجراءات متعلقة بالرعاية الصحية قد تنتهك مبدأ التضامن الدولي الملزم، ولا سيما أي تدابير لاكتناز اللقاحات والعلاجات والتشخيصات، وأن تؤيد كذلك أي إجراءات تفضي إلى الإعفاء الصريح للتشخيصات والعلاجات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 من أحكام معينة من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[94].

55- وأكدت المفوضة السامية مجددا، في تقريرها عن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان[95]، على ضرورة زيادة القدرة الإنتاجية للقاحات على نطاق العالم زيادةً كبيرةً، وتقاسم التكنولوجيات على نطاق واسع، وإتاحة التراخيص، مع ضمان القدرة على تحمل التكاليف. وفي آذار/مارس 2021، أصدرت المفوضية، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وخبراء حقوق الإنسان الإقليميون، مذكرة توجيهية قدموا فيها مقترحات رئيسية بشأن توزيع اللقاحات[96].

56- وحث المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان الحكومات على رفع أو تعليق جميع الجزاءات الانفرادية التي تعوق الاستجابات الإنسانية للدول الخاضعة للجزاءات[97]. وجاء هذا البيان مسايراً ومردّداً لما ورد في بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي تدعو فيه إلى تخفيف الجزاءات أو تعليقها[98]، وللنداء الذي وجهه الأمين العام للتخلي عن الجزاءات التي تقوض قدرة البلدان على التصدي للجائحة[99].

جيم- الدعم المالي والتكنولوجي، بما في ذلك تخفيف عبء الديون

57- يهدد تظافر زيادة الإنفاق العام في مجال الصحة والحماية الاجتماعية، وانخفاض الإيرادات الضريبية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الخارجي بسبب أزمة كوفيد-19، بإيقاع عدد كبير من البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، في فخ ضائقة الديون. وقد خفضت وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تصنيفَ 42 بلداً منذ بداية الجائحة، مما زاد من خطر حدوث أزمة ديون سيادية عالمية[100].

(92) انظر www.upeace.org/departments/e-course-on-the-right-to-development.

(93) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27156.

(94) A/HRC/47/31.

(95) A/HRC/47/47.

(96) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/JointGuidanceNoteCOVID-19-Vaccines-for-Migrants.pdf.

(97) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25769&LangID=E. انظر أيضاً www.ohchr.org/Documents/Issues/UCM/UCMCOVID19GuidanceNote.pdf.

(98) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25744&LangID=E.

(99) انظر www.un.org/en/coronavirus/war-needs-war-time-plan-fight-it.

(100) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_liquidity_and_debt_solutions_march_2021. انظر أيضاً www.un.org/en/coronavirus/financing-development.

58- وتحد الآثار المالية المترتبة على ضائقة الديون في عدد متزايد من البلدان بدرجة كبيرة من القدرة على الاستثمار في الانتعاش، والعمل المناخي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما لم تُتخذ إجراءات حاسمة للتصدي لتحديات الديون والسيولة، سيزيد احتمال "ضياع عقد آخر"[101]. ومن الضروري التأكد من أن البلدان النامية لديها حيز مالي كاف ليس فقط للتعافي من الأزمة، ولكن أيضاً لإعادة البناء بشكل أفضل، بسبل منها الاستثمار في التنمية المستدامة والعمل المناخي من أجل مستقبل أكثر مرونة وشمولاً وتزداد فيه القدرة على الصمود في وجه الأزمات. وسيتطلب ذلك تمويلا جديدا، يقترن في بعض الحالات بتدابير لتخفيف عبء الديون. ولا ينبغي اعتبار الاقتراض الجديد مصدر قلق، شريطة أن توجَّه الأموال المقترَضة نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تعزز قدرة الاقتصاد على الصمود في المدى البعيد. ويمكن أن يسهم تخفيف عبء الديون في تحرير الموارد وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للبلدان أن تختار اللجوء إلى الأسواق على أساس طوعي وتكون قادرة على خفض تكاليف الاقتراض[102].

59- وشددت المفوضة السامية على الحاجة إلى تخفيف عبء الديون وتقديم دعم مالي وتقني سريع وسخي[103]. وكررت دعواتها إلى تقاسم فوائد التنمية، بما في ذلك التكنولوجيات والمعارف والملكية الفكرية والبيانات والعلوم المفتوحة ذات الصلة بالصحة.

60- واقترح الأمين العام منذ بداية الأزمة نهجا ثلاثي المحاور لمعالجة المسائل الوشيكة المتعلقة بالديون والسيولة الناجمة عن الجائحة في البلدان النامية: '1' تجميد الديون لتوفير متنفس فوري لجميع البلدان التي تحتاج إلى ذلك؛ و'2' اتخاذ المزيد من الإجراءات الهادفة للمضي قدما في تخفيف عبء ديون البلدان التي تحتاج إلى دعم يتجاوز نطاق التعليق المؤقت لخدمة الديون؛ و'3' معالجة أوجه القصور الهيكلية في الهيكل الدولي للديون السيادية حتى لا تؤدي حالات التخلف عن السداد إلى أزمات مالية واقتصادية طويلة الأمد في المستقبل.

61- وحثت مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي يشترك في قيادتها رئيس وزراء كندا ونظيره الجامايكي والأمين العام، على إيجاد حلول ابتكارية لتمويل الانتعاش وإعادة البناء بشكل أفضل بالاعتماد على التضامن العالمي والالتزام بالتعددية. وأسفرت عملية أصحاب المصلحة المتعددين، التي استندت إلى موجزيْ السياسات الذيْن قدمهما الأمين العام عن السيولة والحلول المتعلقة بالديون، عن قائمة شاملة من الإجراءات الملموسة وخيارات السياسة العامة للتعافي بسرعة من الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، أسفرت العملية عن عقد أول اجتماع لوزراء المالية تحت رعاية الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2020. وفي آذار/مارس 2021، أكد اجتماع متابعة رفيع المستوى الحاجةَ إلى اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر جرأة لمعالجة القيود الفورية على السيولة، وتناول المسائل المرتبطة بتخفيف الديون على نحو هادف، وتعزيز الهيكل الدولي للديون. وقد أُدرجت قائمة الإجراءات الملموسة وخيارات السياسة العامة التي أفرزتها المبادرة في منظومة الأمم المتحدة.

62- وكجزء إضافي من المبادرة، واستكمالا للتمويل الإضافي من مصارف التنمية العامة، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مرفقاً للسيولة والاستدامة[104]، واقترحت كوستاريكا إنشاء صندوق للتخفيف من

(101) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_liquidity_and_debt_solutions_march_2021.pdf.

(102) انظر https://unsdg.un.org/sites/default/files/2021-03/sg-policy-brief-on-liquidity-and-debt-solutions.pdf.

(103) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25833.

(104) انظر www.uneca.org/stories/eca-launches-lsf%2C-a-vehicle-for-debt-management-and-fiscal-sustainability.

آثار كوفيد-19 الاقتصـــادية[105]. ويهدف المرفق الجديد والصـــندوق المقترح إلى التخفيف من الأثر الاقتصادي للجائحة على الأفراد والقطاعات الإنتاجية في البلدان النامية[106].

63- ووافقت مجموعة العشرين على مبادرة تعليق خدمة الدين في نيسان/أبريل 2020، وجرى تمديد فترة التعليق حتى كانون الأول/ديســمبر 2021. وتتيح المبادرة تعليقا مؤقتا لمدفوعات ديون "القطاع الرسمي" أو المدفوعات بين الحكومات يشمل 73 بلداً مؤهلاً للحصول على المساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية. وحتى الآن بلغ عدد البلدان التي وقعت المبادرة 43 بلداً. وأطلقت مجموعة العشرين أيضاً الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهو اتفاق بين دول مجموعة العشـرين ونادي باريس لتنسـيق معالجة ديون البلدان المنخفضـة الدخل المؤهلة للاستفادة من المبادرة، البالغ عددها 73 بلداً، والتعاون في هذا الصدد.

64- وقد اتخذت المؤسـسـات المالية الدولية بعض التدابير لمعالجة مسـائل السـيولة والديون. ويدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون. زد على ذلك أن مجلس محافظي صـــندوق النقد الدولي بصـــدد النظر في قرار يتعلق بتخصـــيص مبلغ قياســي محتمل قدره 650 مليار دولار من حقوق الســحب الخاصــة لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل لتكملة الأصول الاحتياطية القائمة، ومن المتوقع أن تتم الموافقة على هذا القرار في آب/أغسطس 2021. ويستكشف صندوق النقد الدولي أيضاً خيارات لتوجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من البلدان التي لديها احتياطيات دولية كافية إلى البلدان الضـعيفة لدعم الاحتياجات الصـحية، بما في ذلك عمليات التطعيم، والمساعدة في تحقيق انتعاش اقتصادي أقوى وأكثر مراعاة للبيئة[107].

65- وما انفك الأمين العام يدعو إلى اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لمنع حدوث أزمة ديون عالمية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) التمديد مجدداً في مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، حتى حزيران/يونيه 2022 كحد أدنى؛

(ب) توسيع نطاق الأهلية للاستفادة من المبادرة والإطار المشترك لمعالجة الديون لصالح البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل؛

(ج) إصـدار جديد لحقوق السـحب الخاصـة وإعادة توزيع الحقوق غير المسـتخدمة من البلدان التي لديها احتياطيات دولية كافية إلى البلدان الضعيفة التي تحتاج إليها، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل؛

(د) الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمســاعدة الإنمائية الرســمية وتوفير تمويل ميســر جديد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) تعزيز الهيكل الدولي للديون؛

(و) إجراءات فعالة أكثر لإدماج الدائنين من القطاع الخاص في جهود تخفيف عبء الديون في سياق الإطار المشترك؛

(ز) إصلاح وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

(105) انظر www.cepal.org/en/pressreleases/costa-rica-presents-proposal-covid-19-economic-relief-fund.

(106) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/financing_for_development_covid19_part_ii_hosg.pdf.

(107) انظر www.imf.org/en/News/Articles/2021/03/23/pr2177-imf-execdir-discuss-new-sdr-allocation-us-650b-boost-reserves-help-global-recovery-covid19.

66- وأوصى الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بأن تحافظ الدول والوكالات المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى التي تُقرض الأموال على النظم الحالية لتعليق الديون وربما توسِّعها، وأن تنفذ إجراءات إلغاء الديون[108].

67- واستجابةً للنداءات من أجل تخفيف الديون، عُرِض على البلدان في الغالب إما وقف مؤقت لسداد الديون الناشئة عن عدد محدود من القروض الثنائية والمتعددة الأطراف أو تمويل ميسر إضافي. وفي حين أن الوقف المؤقت للسداد يُبقي على الدين الأصلي ويديم تراكم الفوائد مع مرور الوقت، فإن التمويل الميسر الإضافي يفضي بطبيعته إلى تفاقم الديون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاشتراطات المتعلقة بالقروض الجديدة المتعددة الأطراف تستتبع اتخاذ تدابير تقشفية وإجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي في وقت تكون الحاجة إلى الاستثمار الإضافي في الصحة والتعليم أكثر إلحاحاً. وبالمثل، لم تلق الدعوات إلى التعليق المؤقت للجزاءات المفروضة على البلدان أي تجاوب[109]. زد على ذلك أن مشاركة القطاع الخاص في الإطار المشترك لمعالجة الديون لا تزال محتشمة إلى حد كبير، حيث لم تتقدم بطلبات سوى ثلاثة بلدان، ويرجع ذلك جزئيا إلى المخاوف المشروعة من أن تخفض وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تصنيف البلدان المعنية.

68- ويعمل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الذي أنشأه الأمين العام[110]، يداً بيد مع البلدان لمساعدتها على التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة والتعافي منها. وتقيم مختلف خطط الإنعاش الوطنية صلة واضحة مع عملية إطار التمويل الوطني المتكامل للبلد[111]. ويحدد هذا الإطار كيفية تمويل وتنفيذ الأولويات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجية التنمية المستدامة في بلد ما.

69- وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 الدور الحاسم الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصال في ضمان استمرار عمل المجتمعات. وسلطت الضوء أيضاً على أوجه عدم المساواة المذهلة في المجال الرقمي بين البلدان وداخلها[112]. ودعا الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تعكس تآزراً عالمياً يكفل وصول كل شخص إلى الإنترنت بشكل آمن وميسور التكلفة بحلول عام 2030[113]. وقد أظهرت التطورات الأخيرة في التكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية، وجود طاقة كامنة لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا ينتفع الجميع على قدم المساواة بفوائد التقدم التكنولوجي[114].

70- ويعمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة مع أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية ومجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، لاتخاذ إجراءات وتعزيز القدرات المحلية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها[115]. ويساعد

(108) A/HRC/47/31، الفقرة 49.

(109) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26589&LangID=E.

(110) انظر www.un.org/en/coronavirus/recoverbetter.

(111) UNDP, “Update on UNDP’s socio-economic response – beyond recovery: towards 2030”, briefing note No. 2, 25 January 2021.

(112) انظر www.itu.int/en/Pages/covid-19.aspx.

(113) انظر www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/.

(114) United Nations Conference on Trade and Development, Technology and Innovation Report 2021 (February 2021). (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021 (شباط/فبراير 2021)).

(115) انظر www.un.org/technologybank/content/response-to-covid-19.

الاتحاد الدولي للاتصالات البلدان على الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات الرقمية للتصدي للجائحة والتعافي منها[116] وبناء القدرة على التأهب لحالات طوارئ عالمية مماثلة في المستقبل[117]. وفي المراحل الأولى من الأزمة، على وجه الخصوص، من المهم تقديم معلومات عن عواقب الجائحة وتدابير التخفيف من آثارها. وقد نشرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) سلسلة من التحليلات والآراء والمقالات المتعلقة بآثار كوفيد-19 والتخفيف منها[118]. وتعمل مجموعة التركيز المشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالذكاء الاصطناعي لأغراض الصحة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية على وضع إطار موحد لتقييم الأساليب القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة أو التشخيص أو الانتقاء أو القرارات العلاجية[119].

دال- الانتعاش الأخضر

71- ينص اتفاق باريس على أنه ينبغي للدول، لدى اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، لاحظ الأمين العام أن التعافي من جائحة كوفيد-19 وإصلاح كوكب الأرض هما وجهان لعملة واحدة. وأكد الأمين العام، بالإضافة إلى ذلك، أن تبعات جائحة كوفيد-19 والقضايا المتصلة بتغير المناخ قد أوصلت العالم إلى عتبة تحتاج فيها البشرية إلى اتباع مسار أكثر أمانا واستدامة وإنصافاً[120]. غير أن دراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً تفيد بأن التوقعات تشير إلى أن نسبة 18 في المائة فقط من الإنفاق على التعافي من جائحة كوفيد-19 ستعزز الاستدامة. وتشير الدراسة إلى أنه من أجل ضمان نتائج مستدامة، يجب أن تعطي السياسات الأولوية مباشرةً للتنوع البيولوجي وأن تصمَّم على أساس متطلبات قوية للتنفيذ الموجه نحو المجتمع المحلي تعكس الحقوق الثقافية والإيكولوجية[121].

72- وتتعهد الدول، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأن تتخذ بمفردها ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، خطوات لتعبئة وتخصيص أقصى مواردها المتاحة من أجل التوصل تدريجياً إلى تحقيق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها في العهد، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وتمشيا مع مبادئ المساعدة والتعاون الدوليين، ينبغي أن تتقاسم الدول الموارد والمعارف والتكنولوجيا اللازمة للتصدي للضرر البيئي وتشجيع الانتعاش الأخضر، ولا سيما لدعم الدول الأكثر تضرراً. وتمشياً مع المادة 15 من العهد، ينبغي أن تحمي الدول الأطراف حق كل فرد في الاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته. وينبغي ألا يعوق المبدأ الوقائي التقدم العلمي أو يمنعه، باعتبار أن هذا التقدم مفيد للبشرية جمعاء[122]. ويلاحَظ أن اللقاحات ضد كوفيد-19 أو التكنولوجيات السليمة بيئياً، كحلول للمشاكل العالمية، ينبغي أن تكون في متناول الجميع.

(116) انظر www.itu.int/en/SiteAssets/COVID-19/ITU-COVID-19-activities.pdf.

(117) انظر www.itu.int/en/Pages/covid-19.aspx.

(118) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة باستجابة اليونيدو، بما في ذلك وصلات للتحليلات والمقالات وتقارير المشاريع، في www.unido.org/unidos-comprehensive-response-covid-19.

(119) انظر www.itu.int/en/ITU-T/focusgroups/dlt/Pages/default.aspx.

(120) António Guterres, "Secretary-General's address at Columbia University: 'The state of the planet'", 2 December 2020. (أنطونيو غوتيريس، "خطاب الأمين العام في جامعة كولومبيا: "حالة الكوكب"، 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.)

(121) Brian J. O'Callaghan and Em Murdock, Are We Building Back Better? Evidence from 2020 and Pathways to Inclusive Green Recovery Spending (United Nations Environment Programme, 2021), p. 32.

(122) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 57.

وينبغي أن تدعم الدول بنشاط تطوير ونشر ونقل تكنولوجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه دعماً للانتعاش والتنمية المراعيين للبيئة، وذلك بما يتفق مع التزاماتها ذات الصلة بموجب القانون الدولي. وينبغي أن تكفل عمليات نقل التكنولوجيا بين الدول استجابة دولية عادلة وشاملة وفعالة للأزمات البيئية وللجائحة، بما يتماشى مع مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها على النحو المبين في المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

73- وينبغي أن تتخذ الاستجابات الفعالة لأزمة كوفيد-19 والأزمة البيئية شكل استجابات عالمية ترتكز على التضامن والتعاطف واحترام الكرامة الإنسانية والسلامة الإيكولوجية[123]. ويجب أن تستند الإجراءات المتوخاة وأشكال التعاون الدولي إلى التزامات الدول المنصوص عليها في الصكوك الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول وغيرها من الجهات المسؤولة في إعلانات مثل إعلان الحق في التنمية، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. والتآزر بين الحكومات والشركاء الدوليين والمجتمع المدني والناشطين والقطاع الخاص وجميع الأفراد والشعوب ضروري لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة على نحو منصف.

74- وأصدرت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسائل رئيسية مشتركة بشأن حقوق الإنسان والبيئة وكوفيد-19[124]. وتؤكد هذه الرسائل أن حوالي 60 في المائة من جميع الأمراض المعدية و75 في المائة من جميع الأمراض المعدية الناشئة لدى البشر، بما في ذلك كوفيد-19، هي أمراض حيوانية المصدر[125]. وتشكل سلامة النظم الإيكولوجية الأساس بالنسبة إلى صحة الإنسان والتنمية البشرية، وتتسم بأهمية بالغة للتمتع الفعال بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ورغم أن حق الإنسان في بيئة صحية غير معترف به عالمياً في الوقت الحاضر، فإن إدماج هذا الحق في الاتفاقات والعمليات البيئية الرئيسية يعزز الاستجابة الشاملة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ولاحظ مجلس حقوق الإنسان في قراره 7/46 أن أكثر من 155 دولة اعترفت بشكل ما من أشكال الحق في بيئة صحية، وذلك في صكوك من قبيل الاتفاقات الدولية والدساتير أو القوانين أو السياسات الوطنية لهذه الدول[126].

75- وساهمت المفوضية في الرسائل الرئيسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تغير المناخ والعمل الإنساني وكوفيد-19، التي أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والتي يرد فيها أن تغير المناخ وكوفيد-19 يتطلبان الانتقال من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي في تحديد إجراءات الوقاية من المخاطر والاستجابات والحلول بما يتفق مع حقوق المتضررين، ودون أن يُترك أحد خلف الركب[127]. وساهمت المفوضية أيضاً في دعم الجهود الرامية إلى التعافي بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة

(123) انظر www.unep.org/resources/report/human-rights-environment-and-covid-19-key-messages.

(124) المرجع نفسه.

(125) انظر https://environmentlive.unep.org/media/docs/assessments/UNEP_Frontiers_2016_report_emerging_issues_of_environmental_concern.pdf.

(126) يدعو الأمين العام، في ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، إلى زيادة دعم الأمم المتحدة للدول الأعضاء على الصعيد الميداني لمساعدتها على سن قوانين وسياسات تنظم وتعزز الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، والإعمال الفعلي لحق الأفراد في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة فيما يتعلق بالشواغل المتصلة بالبيئة (انظر أنطونيو غوتيريس، " أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان "، 2020). انظر أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان 21/41؛ والقرار 17/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية، والذي يركز تركيزا خاصا على حقوق الإنسان ويتضمن إشارة صريحة إلى حق الإنسان في بيئة صحية.

(127) Inter-Agency Standing Committee, "Key messages: climate change, humanitarian action and COVID-19", November 2020. (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، "رسائل رئيسية: تغير المناخ، والعمل الإنساني، وكوفيد-19"، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.)

من جائحة كوفيد-19 في سياق فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، بما في ذلك من خلال المشاركة في العملية الاستشارية المنشأة حديثا بشأن كوفيد-19 والبيئة[128]، فضلاً عن دعم فريق مخصص لإدارة القضايا يُعنى بحقوق الإنسان والبيئة[129].

76- وأبرز عدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أهمية التحقق من أن جهود التعافي من كوفيد-19 تراعي البيئة وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أكد المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، في تقرير إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، على أهمية إدماج الحد من الفقر وحقوق الإنسان في جهود الإنعاش الأخضر[130]. وأصدر أيضاً تقريراً في أيلول/سبتمبر 2020 عن الحماية الاجتماعية في مرحلة الانتعاش بعد الجائحة، ذكر فيه أن المظالم البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية موثقة الآن توثيقا جيدا ولا يمكن تجاهلها[131]. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة والمقرر الخاص المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في منظمة الدول الأمريكية بيانا مشتركا لتسليط الضوء على التحديات المتصلة بالجائحة والأزمة البيئية العالمية في آب/أغسطس 2020[132].

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

77- **الفيروسات لا تحترم الحدود. والتضامن العالمي والعمل السياسي المنسق ضروريان لضمان إتاحة اللقاحات لجميع البلدان المحتاجة. وسيكون لنقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والبيانات، على وجه الخصوص، أهمية كبيرة لضمان نجاح حملة تطعيم عالمية تشمل الجميع. وينبغي أن يكون هذا النهج أيضاً السمة المميزة لجميع الجهود الرامية إلى تأمين الحصول على العلاجات، بالإضافة إلى اللقاحات. وينبغي أن تفعِّل الدول لقاحات كوفيد-19 باعتبارها منفعة عامة عالمية متاحة للجميع وميسورة التكلفة، ولا سيما لمن هم في أمس الحاجة إليها، وأن تعمل معاً لضمان توفير إمدادات كافية وتوزيع عادل.**

78- **وينبغي أن يكون ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الحيوية من الأولويات العالمية. وينبغي أن تتاح لجميع الأفراد المعلومات والأدوية والأدوات اللازمة للوقاية من كوفيد-19 والكشف عنه وعلاجه. وينبغي أن يُتاح العلاج للجميع من دون تمييز، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً. ومن الضروري التصدي للحواجز القائمة من قبل أمام الوصول إلى العلاج وضمان عدم حرمان أي شخص من العلاج المناسب في الوقت المناسب بسبب الافتقار إلى الوسائل اللازمة لدفع الثمن؛ أو بسبب التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العمر أو الإعاقة أو النوع الاجتماعي أو الميل الجنسي؛ أو بسبب ما يتعرض له الشخص من وصم يحرمه من الحصول على العلاج.**

(128) United Nations Environment Management Group, "Consultative process on COVID-19 and the environment". (فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، "العملية الاستشارية بشأن كوفيد-19 والبيئة".) متاح في https://unemg.org/covid-19-and-environment/.

(129) انظر https://unemg.org/wp-content/uploads/2020/12/FINAL_Report_SOM26.pdf (para. 47). يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن عمل فريق إدارة القضايا في https://unemg.org/human-rights-and-environment/.

(130) OHCHR, "States must combine fight against poverty with drive for green economy – UN expert", 21 October 2020. انظر أيضاً A/75/181/Rev.1.

(131) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Poverty/covid19.pdf (para. 62).

(132) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26165&LangID=E.

79- ويجب تقاسم فوائد التقدم العلمي والاكتشافات العلمية من أجل الصالح العام. ويلزم توسيع الإنتاج المحلي لزيادة قدرة مرفق كوفاكس على خدمة آلاف الملايين من الناس المتخلفين عن الركب من حيث الحصول على لقاحات كوفيد-19. ويجب أن نضمن اتباع نهج عالمي منسق إزاء الجوائح والطوارئ الصحية بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005) والأهداف ذات الصلة المرسومة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي توجيه الجهود، في جملة أمور، نحو زيادة القدرة على التصنيع وضمان وصول الجميع في مختلف أنحاء العالم على قدم المساواة إلى الأدوية واللقاحات والعلاجات والتكنولوجيات الصحية اللازمة لمكافحة كوفيد-19؛ وتجميع المعرفة والملكية الفكرية والبيانات وتبادلها؛ والمشاركة في المبادرات العالمية الرامية إلى دعم الوصول المنصف وغير التمييزي إلى المرافق والسلع والخدمات الصحية مثل، مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19؛ وتعزيز النظم الصحية. وينبغي أن تتعاون الدول لدعم المبادرات، بما في ذلك مُسرِّع أدوات كوفيد-19 ومرفق كوفاكس، والتنازل عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

80- ويحتاج مرفق كوفاكس بصورة عاجلة إلى المزيد من الموارد لشراء اللقاحات وتوصيلها إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولمواصلة أنشطة البحث والتطوير الحيوية. ومن الضروري حماية النظم الصحية في أفقر البلدان من الانهيار؛ وضمان توفير إمدادات كافية من اللقاحات والعلاجات والتشخيصات وتوزيعها توزيعاً عادلاً، بما في ذلك عن طريق الاتفاق مع المصنعين على إعطاء الأولوية لمرفق كوفاكس؛ وتقاسم الفائض من الجرعات مع مرفق كوفاكس. ومن الضروري أيضاً زيادة توافر التراخيص من أجل توسيع نطاق التصنيع، وتعزيز الثقة في اللقاحات. وثمة حاجة ماسة إلى خطة عالمية للحصول على لقاحات واختبارات وعلاجات كوفيد-19 على قدم المساواة.

81- وتحتاج البلدان النامية بصورة عاجلة إلى الحصول على دعم مالي إضافي للتصدي للجائحة والاستثمار في الانتعاش المستدام. وهناك حاجة ماسة إلى الوحدة والتضامن لإنقاذ الأرواح حتى لا تبلغ المجتمعات والاقتصادات وضعاً كارثياً بسبب تراكم الديون والاختلالات. ومن الضروري عكس اتجاه الانخفاض في التمويل الميسر، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل. والمساعدة الإنمائية مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، لذا يُطلب من المانحين والمؤسسات الدولية بإلحاح الزيادة في هذه المساعدة. وينبغي تأييد النداءات، بما في ذلك النداءات الصادرة عن اللجنة النقدية والمالية الدولية، من أجل إصدار حقوق السحب الخاصة على نطاق واسع وإعادة توزيع الحقوق غير المستخدمة على البلدان المحتاجة، بما في ذلك البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل.

82- ويلزم اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيف عبء الدين للبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى هذه الإجراءات، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين إلى عام 2022، وينبغي أيضاً إتاحتها للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون التي تطلب ذلك. وينبغي توسيع نطاق كل من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لبلدان مجموعة العشرين من أجل معالجة الديون ليشمل جميع البلدان المحتاجة. ويمكن لآلية جديدة متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون أن توفر قائمة من الخيارات، تشمل مقايضة الديون، وإعادة الشراء، والإلغاء. وقد آن الأوان أيضاً لمعالجة مواطن الضعف التي طال أمدها في الهيكل الدولي للديون، بدايةً من انعدام المبادئ المتفق عليها والمشاركة المحدودة للقطاع الخاص وصولاً إلى عمليات إعادة الهيكلة التي لا تخفف سوى القليل من الأعباء بعد فوات الأوان. وتوافر السيولة أمر بالغ الأهمية لمنع حالات التخلف عن سداد الديون. ومن الضروري أيضاً زيادة الموارد المخصصة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

83- والتعاون العلمي الدولي ضروري للدفع بالعمل العالمي المنسق والنهوض بالتضامن بين البلدان. وقد شكلت التكنولوجيات الرقمية أيضاً حلاً رئيسياً خلال الأزمة لتلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الخدمات الضرورية. وثمة حاجة إلى نظم رقمية شاملة لسد الفجوة الرقمية وإتاحة نفس الفرص للجميع. وينبغي أن تُتاح للناس في كل مكان إمكانية الوصول المجدي إلى الإنترنت بأسعار معقولة وبشكل آمن بحلول عام 2030، وينبغي ربط جميع المدارس بخدمة الإنترنت في أسرع وقت ممكن.

84- ولا يزال قائماً النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل التنازل عن الجزاءات التي تقوض قدرة البلدان على التصدي للجائحة.

85- ومن الضروري أن ترتكز جهود الإنعاش على حقوق الإنسان، وأن تبني عقدا اجتماعيا جديدا مع إتاحة الفرص للجميع. ويتطلب النهج القائم على الحقوق إزاء التعافي من جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها أن يبني المجتمع الدولي على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة وأن يكون لجميع أصحاب المصلحة المعنيين مقعد على طاولة المناقشات. وينبغي أن تحمي حزم التحفيز الاقتصادية وتفيد الفئات الأضعف، وأن تسهم في الوقت نفسه في النهوض بالجهود الرامية إلى إعمال جميع حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030، وتعزيز العمل البيئي الطموح. وتمثل الاستجابة لأزمة كوفيد-19 فرصة لدعم تدابير الحماية الاجتماعية المحسنة والانتقال العادل إلى اقتصاد مستدام يقوم على الطاقة المتجددة والتكنولوجيا السليمة بيئيا والاستخدام المستدام للموارد والإنصاف وتمكين المجتمع وسبل العيش الكريم.

86- ومثلما أبرز الأمين العام في دعوته إلى اتخاذ إجراءات من أجل حقوق الإنسان، يجب أن تكون حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في صميم قضايانا الأكثر إلحاحاً: التنمية المستدامة؛ وعدم المساواة؛ وحقوق الأجيال المقبلة، ولا سيما العدالة المناخية؛ وعالم رقمي آمن. والقاسم المشترك بين جميع هذه القضايا، هو الحاجة إلى ضمان المشاركة الهادفة والشاملة. ومن الضروري أن تُسمع أصوات مختلف الناس، ولا سيما أولئك الأكثر عرضة لخطر الإهمال أو التجاهل. ثم إن النفاذ إلى المعلومات الموثوقة والمناقشات المفعمة بالحيوية والعمليات الشفافة أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة - الثقة اللازمة للبناء بشكل أفضل.